مجلة الدراسات المالية والمحاسبية والإدارية
ISSN 2352-9962 / E-ISSN 2572-0147
المجلد 08، العدد 02- جوان 2021

تقييم كفاءة وفعالية الأداء المالي للبنوك التجارية باستخدام النسب المالية

– دراسة مجموعة من البنوك الأمريكية للفترة (2010–2019)

Evaluating the efficiency and effectiveness of financial performance in commercial banks using financial ratios - A study of a group of American banks for the period (2010-2019)

أمينة بن جدو[1]*، مسعود ميهوب[2]

[1] مخبر (lezinru)جامعة برج بوعريريج، amina.bendjeddou@univ-bba.dz

[2] جامعة برج بوعريريج، messaoud.mihoub@univ-bba.dz

تاريخ التسليم: 2020/10/29، تاريخ المراجعة: 2021/02/17، تاريخ القبول:2021/05/05

ملخص

هدفت الدراسة إلى تقييم الأداء المالي للبنوك التجارية، والعمل على معرفة كيفية مساهمة النسب المالية في تحديد كفاءة وفعالية أدائها، فتم اختيار مجموعة من البنوك الأمريكية والقيام بحساب وتحليل نسبها المالية بالاعتماد على قوائمها المالية للفترة2010–2019. وتم التوصل إلى أن البنوك محل الدراسة تتمتع بالفعالية من خلال الربحية المحققة وفي ظل توظيفها لمواردها الداخلية والخارجية بكفاءة عالية، بالإضافة إلى إتباعها نظام المديونية.

الكلمات المفتاحية: تقييم الأداء المالي، الكفاءة، الفعالية، النسب المالية، البنوك التجارية.

*المؤلف المراسل

Abstract

The study aimed to evaluate the financial performance of commercial banks, and to work to find out how financial ratios contribute to determining the efficiency and effectiveness of their performance, so a group of American banks was selected and the calculation and analysis of their financial ratios based on their 2010-2019 financial statements. It was concluded that the banks under study are effective through the profitability achieved and in light of their efficient use of their internal and external resources, in addition to their adherence to the indebtedness system.

Keywords : Evaluating financial performance, efficiency, effectiveness, financial ratios, commercial banks.

1. مقدمة:

.مقدمة:

يعد الأداء المالي العصب الأساسي للبنوك التجارية، إذ تسعى من خلاله إلى تحديد نقاط قوتها وضعفها، بالإضافة إلى استغلال الفرص المتاحة أمامها ومواجهة المعوقات التي تقف في طريقها وذلك من أجل تحسين مركزها المالي وضمان تنافسيتها، وهو ما لا يتأتى إلا بالعمل بكفاءة وفعالية في إدارة وتوظيف مواردها المتاحة سواء ذات المصدر الداخلي أو الخارجي بالطريقة المثلى التي تسمح لها بتحقيق أكبر عائد ممكن وبأقل التكاليف مع ترك هامش أمان كافٍ يجعلها قادرة على رد ودائع العملاء من جهة، ومواجهة مخاطر فشل تحصيل القروض وانخفاض العائد على الاستثمارات من جهة أخرى.

إن القيام بعملية تقييم الأداء المالي– وما ينطوي تحته من معرفة لمدى تحقق الكفاءة والفعالية في إدارة موجوداته– يعد خطوة ضرورية تقوم على أساس تحليل معلومات مالية تمكن البنك من التعرف على وضعيته المالية في فترة زمنية ما، بالإضافة إلى معرفة مدى نجاعته في تحقيق أهدافه المسطرة جراء حسن إدارته واستغلاله لموارده المتاحة.

إن القيام بعملية التقييم لا بد وأن يراعي منطق اختيار الأداة المناسبة لذلك، إذ تعد النسب المالية أكثر الأدوات استخدما لسهولة تطبيقها وقراءة نتائجها وتحليلها، كما تعد نسب الربحية، نسب الأمان، نسب النشاط، نسب المديونية، نسب السيولة، من أهم النسب المستخدمة من طرف القائمين بهاته العملية.

1.1 الإشكالية:

يعد الهدف الرئيسي للمؤسسات المالية بصفة عامة والبنوك التجارية بصفة خاصة هو تحقيق أكبر عائد ممكن، لذا تعمل البنوك على الرفع من كفاءة وفعالية أدائها المالي وذلك من خلال العمل على توظيف مواردها بطريقة مثلى تضمن لها تحقيق ربحية عالية في ظل احتفاظها بأمان كافٍ. وهي الجزئية التي تحاول البنوك التجارية الأمريكية (موضوع الدراسة) العمل على تحقيقها والمداومة على تقييم مدى تحققها في الواقع العملي وفق معيار كفاءة – فعالية في الأداء، وهي النقطة التي يمكن من خلالها طرح الإشكالية الموالية:

ماهو مستوى كفاءة وفعالية الأداء المالي للبنوك التجارية الأمريكية محل الدراسة للفترة الممتدة بين2010–2019 ؟

وللإجابة عن التساؤل الرئيسي يتم طرح التساؤلات الفرعية الآتية:

- ما مستوى فعالية البنوك محل الدراسة خلال الفترة 2010-2019؟
- ما مستوى كفاءة البنوك محل الدراسة خلال الفترة 2010-2019؟
- ما هي السياسة المعتمدة من طرف البنوك محل الدراسة خلال الفترة 2010-2019؟

1. 2 فرضيات الدراسة: سيتم طرح الفرضيات وفقا للتساؤلات السابقة كما يلي:

1. 2. 1 الفرضية الرئيسية:

تحقق البنوك التجارية الأمريكية محل الدراسة خلال الفترة الممتدة 2010-2019 كفاءة وفعالية عالية من خلال توظيفها لمواردها الداخلية والخارجية بشكل جيد يسمح بتحقيق عائد، وفي ظل تمتعها بأمان كافٍ، وباعتمادها على نظام المديونية.

1. 2. 2 الفرضيات الفرعية:

الفرضية الأولى: تتمتع البنوك محل الدراسة خلال الفترة 2010-2019 بفعالية جيدة من خلال الربح المحقق الذي تبينه نسب الربحية.

الفرضية الثانية: تتميز البنوك محل الدراسة بكفاءة مرتفعة من خلال تمتعها بنشاط مرتفع في توظيف مواردها من سيولة ومديونية، مع أمان عالٍ يسمح لها بمواجهة المخاطر خلال الفترة 2010-2019.

الفرضية الثالثة: تتبع البنوك محل الدراسة سياسة الرفع المالي أي تتبع نظام المديونية.

1. 3 أهداف البحث: تهدف دراستنا إلى ما يلي:

- توضيح دور نسب الربحية في قياس فعالية الأداء المالي للبنوك التجارية؛
- توضيح مساهمة نسب الأمان ونسب النشاط ونسب المديونية ونسب السيولة، في تحديد كفاءة البنوك التجارية؛
- استنتاج السياسة المعتمدة في النظام المصرفي الأمريكي في تحقيق الأرباح.

1. 4 منهجية البحث:

سيتم الاعتماد على المنهج الوصفي التحليلي في استعراض أهم النسب المالية المستخدمة في عملية تقييم الأداء المالي في البنوك، بالإضافة إلى منهج دراسة الحالة من خلال تقييم كفاءة وفعالية الأداء المالي لمجموعة من البنوك الأمريكية التجارية وذلك بحساب النسب المالية بالاعتماد على القوائم المالية لهاته البنوك للفترة الممتدة بين2010 و2019، ويتم تحليل النتائج المتوصل إليها من خلال المتوسط الحسابي للنسب المعتمدة باستخدام البرنامج الإحصائيSpss23.

5.1 الدراسات السابقة: سيتم تلخيص دراستين سابقتين لما تناولته في هذا الموضوع كما يلي:

1. 5. 1 دراسة: (عبد الرحمن محمد سليمان رشوان، **دور استخدام نسب التحليل المالي لقطاع البنوك والخدمات المالية المدرجة في بورصة فلسطين**، مقال في مجلة الدراسات المالية والمحاسبية والإدارية، العدد2، المجلد5، ديسمبر 2018):

هدفت الدراسة إلى التعرف على دور استخدام نسب التحليل المالي في تقييم الأداء المالي لقطاع البنوك والخدمات المالية المدرجة في بورصة فلسطين. حيث اعتمدت الدراسة على مجموعة من النسب المالية في تقييم البنوك محل الدراسة، كما تم تحليل النتائج المتوصل إليها من خلال البرنامج الإحصائي Spss.

وتوصلت هذه الدراسة باستخدام مجموعة من النسب المعتمدة إلى كفاءة البنوك المدرجة في بورصة فلسطين في استغلال أصولها لتوليد الربح بشكل دائم.

1. 5. 2 دراسة: (Richard s. barr and other، Evaluating the productive efficiency and performance of U.S. Commercial banks، journal managerial finance، 1999):

تهدف هذه الدراسة لتقييم الكفاءة الإنتاجية لأداء البنوك التجارية الأمريكية للفترة الممتدة بين 1984-1998، حيث تم استخدام نموذج تحليل البيانات(DEA). وتم التوصل في هذه الدراسة إلى وجود علاقة قوية ومتسقة بين كفاءة مدخلات البنوك الأمريكية وبين كفاءة مخرجاتها، كما تم التوصل إلى أن للظروف الاقتصادية تأثير إلى حد ما في كفاءة أداء البنوك.

من خلال الدراسات السابقة فإن نقاط التشابه بينها وبين هذه الدراسة يكمن في كون الدراسات السابقة تمحورت حول الأداء المالي للبنوك وتقييمه. ويكمن الاختلاف في الأداة المستخدمة في عملية التقييم حيث اعتمدت هذه الدراسة إلى تصنيف النسب المالية إلى نوعين، نوع يخص تقييم كفاءة الأداء المالي للبنوك، والنوع الثاني يخص تقييم فعاليته.

2. الإطار النظري للدراسة:

سنحاول في هذا المحور التطرق إلى المفاهيم الأساسية الخاصة بالأداء المالي وتقييمه في البنوك التجارية، كما سيتم حصر النسب المالية الممكن الاعتماد عليها في عملية التقييم للبنوك التجارية محل الدراسة.

2. 1 مفهوم الأداء المالي في البنوك: يمكن تعريفه كما يلي:

"هو قدرة البنك على تحقيق أهدافه المالية وبأقل تكلفة ممكنة، أي تحقيق التوازن المالي وتوفير السيولة لتسديد ما عليه من التزامات وتحقيق معدل مردودية جيد بأقل تكلفة". (محمد سليمان

رشوان، 2018، صفحة 282)

وتَحقُّق الفكرة المطروحة في التعريف يشكل حجر الأساس في البنوك كونه يضمن المركز التنافسي، أي أن التحقيق الجيد للأداء المالي يضمن المركز المتفوق. وحتى تحقق البنوك هذا التفوق فلا بد من القيام بعملية تقييم لأدائها المالي من خلال الاعتماد على المؤشرات المالية الخاصة بذلك.

2.2 مفهوم تقييم الأداء المالي للبنوك: ويقصد به ما يلي:

"هو قياس العلاقة بين العناصر المكونة للمركز المالي للبنك، للوقوف على درجة التوازن بين هذه العناصر، وبالتالي تحديد مدى مكانة مركزه المالي " (لمسلف، 2019، صفحة 219) "

وعليه يمكن القول بأن تقييم الأداء المالي للبنوك هو عملية تتم من خلال قياس العلاقة بين مجموعة من المؤشرات المالية (العناصر) والتي تتمثل في (نسب الربحية، نسب النشاط، نسب الأمان، نسب المديونية، نسب السيولة)، بحيث تمكنها هذه النسب من تحديد مركزها المالي.

2. 3 تعريف الكفاءة في البنوك: " الكفاءة هي تعبير عن مدى قدرة البنك على تحقيق أكبر مستوى من الإنتاج عند مستوى معين من التكنولوجيا والموارد المتاحة، وبهذا فهي بذلك تعبر عن العلاقة بين مخرجات البنك ومدخلاته بنسبة مئوية، وهي كمية الإنتاج الناتجة عن استخدام عنصر إنتاجي، خصوصا العمل ورأس المال" (رحماني و ميمون، 2018، صفحة 428)

لذا يمكن القول بأن كفاءة الأداء المالي للبنك هي مدى قدرة البنك على توظيف موارده المتاحة والذي يمكن قياسها من خلال نسب النشاط، بحيث تقسم هذه الموارد إلى موارد داخلية والتي تظهر من خلال نسب السيولة، وموارد خارجية والتي تظهر من خلال نسب المديونية، مع ترك الأمان اللازم لمواجهة المخاطر المحتملة وزيادة ثقة المودعين والتي تتضح من خلال نسب الأمان، وهذا من أجل تحقيق أكبر ربح ممكن والذي يمكن قياسه من خلال نسب الربحية.

2. 4 تعريف الفعالية في البنوك: هي قدرة البنك على تحقيق أهدافه. (حمد، 2018، صفحة 26)

لذا تنعكس فعالية الأداء المالي للبنك في مدى تحقيق الهدف الرئيسي للبنك والمتمثل في الحصول على أكبر عائد ممكن والذي يمكن قياسه بالإعتماد على نسب الربحية.

5.2 النسب المالية كمؤشرات لقياس الأداء المالي للبنوك التجارية: يمكن أن نصنف مؤشرات تقييم الأداء المالي إلى ما يلي:

2. 5. 1. نسب قياس فعالية الأداء المالي في البنوك: وتشتمل بالأساس على نسب الربحية، حيث يمكن من خلالها معرفة مدى تحقيق البنك لأهدافه.

أ- **نسب الربحية:** تعد هذه النسب من أهم النسب المالية المستخدمة في تقييم أداء البنوك التجارية، إذ أن هذه النسب تمكن من قياس قدرة البنك على تحقيق عائد نهائي صاف على الأموال المستثمرة، وذلك يعني أن هذه النسب تركز على الربح الذي يعد المحور الفعال في استمرار البنوك التجارية وتوسعها، من خلال الدور الرائد للأرباح المحصلة في تحقيق النمو المستمر للبنك مما يعزز قدرته على البقاء وعلى المنافسة، وضمان للاستقرار من خلال تعزيزها لثقة الزبائن والمتعاملين. (فهد، 2009، صفحة 58) وتشتمل على عدد من النسب أهمها:

- **نسبة هامش الربح(A1):** تستخدم هذه النسبة في قياس قدرة البنك على تحقيق إيرادات جراء الاستثمار في أصوله المنتجة. وتحسب وفق العلاقة الموالية: نسبة هامش الربح=(الفوائد المحصلة- الفوائد المدفوعة)/ إجمالي الأصول. كما يفضل أن تكون النسبة موجبة و في حال كانت سالبة تعني خسارة البنك، فكلما ارتفعت هذه النسبة كلما دلت على قدرة الأصول المنتجة على توليد أرباح أو هامش ربح للبنك. (الأنصاري، دون ذكر سنة النشر، صفحة 376)

- **نسبة هامش صافي الربح من الفوائد(A2):** يعتبر من المقاييس المهمة في تقييم الربحية حيث يعطي تصور لصافي الدخل المتولد من الفوائد على الأصول المولدة للدخل، وكلما زادت هذه النسبة كلما كان ذلك في صالح البنك (عوض بن عوض يسلم، 2019، صفحة 289). وتحسب وفق العلاقة: هامش صافي الربح من الفوائد= (صافي الربح بعد الضريبة/ الفوائد الدائنة).

- **درجة استخدام الأصول(A3):** تحدد هذه النسبة الفوائد المكتسبة من الاستثمار في الأصول، وكلما ارتفعت هذه النسبة كلما كان ذلك في صالح البنك. (رمضان و جودة، 2006، صفحة 276). وتحسب النسبة كما يلي: درجة استخدام الأصول= (الفوائد الدائنة/ إجمالي الأصول).

- **نسبة العائد على الأصول(A4):** يوفر العائد على الأصول معلومات حول مدى كفاءة إدارة البنك، كونه يشير إلى مقدار الأرباح التي يتم تحقيقها في المتوسط لكل دولار من إجمالي الأصول أي لكل دولار مستثمر في الأصول(Mishkin, 2004, p. 214) ، ويحسب بالعلاقة الموالية: العائد على الأصول= (صافي الربح بعد الضريبة/ إجمالي الأصول). وكلما ارتفعت هذه النسبة كانت مؤشرا إيجابيا، وإذا كانت ذات قيمة سلبية فهنا يفضل استثمار الأموال في مجالات أخرى يتم من خلالها الحصول على فائدة أفضل من تحمل مخاطر العمليات الاستثمارية. (طالب و العكيلي، 2019، صفحة 107)

- **نسبة العائد على حق الملكية(A5):** تعكس هذه النسبة كفاءة البنك في تحقيق أرباح من كل وحدة من حقوق المساهمين(Manzoor & Pandy, 2017, p. 78) ، ويتم حسابها كما يلي:

نسبة العائد على حق الملكية=(صافي الربح بعد الضريبة/ إجمالي حق الملكية). وكلما ارتفع هذا العائد كلما كان أفضل، لأن هذا يعني أن البنك يمكنه توزيع المزيد من الأرباح على المساهمين، وإضافة المزيد من الأرباح المحتجزة وذلك في الحالات التي تزيد فيها الأرباح. (عاطف، 2008، صفحة 222)

- **نسبة صافي الربح إلى إجمالي الإيرادات(A6):** تبين لنا ما يحققه دولار واحد من الإيرادات من الربح الصافي، كلما كانت هذه النسبة أكبر كلما دلت على سيطرة البنك بشكل أفضل على المصروفات (كامل آل شبيب، 2018، صفحة 111). وتحسب كما يلي: نسبة صافي الربح للإيرادات=(صافي الربح بعد الضريبة/ إجمالي الإيرادات).

2. 5. 2. نسب قياس كفاءة الأداء المالي في البنوك: ويقصد بها النسب التي تحدد كفاءة استخدام الموارد المتاحة في البنك، وتضم نسب الأمان والنشاط ونسب المديونية والسيولة.

أ- نسب الأمان: تبين هذه المجموعة من النسب في أي بنك مدى توافر الأموال لمواجهة احتياجات البنك من الأصول الثابتة فضلا عن مواجهة المخاطر المحتملة من استخدام الأموال، لذا فإن الحفاظ على ملاءة رأس المال في أي بنك يعد من الأمور الضرورية لزيادة ثقة المودعين. (جداييني و سحنون، 2017، صفحة 307) وتضم مجموعة النسب الآتية:

- **معدل قدرة البنك على رد الودائع من حق الملكية(B1):** تهدف هذه النسبة لقياس مدى قدرة البنك على رد الودائع التي حصل عليها من الأموال المملوكة له (حنفي و أبو قحف، 1993، صفحة 337)، وتحسب وفق العلاقة: معدل قدرة البنك على رد الودائع من حق الملكية= (إجمالي حق الملكية/ إجمالي الودائع). والنسبة المعيارية المقبولة عالميا تقدر ب10%. (خالدي و بن حبيب، 2015، صفحة 196)

- **معدل حق الملكية للأصول الخطرة(B2):** تبين لنا هذه النسبة قيمة الانخفاض الناشئ عن طريق حقوق الملكية على مقابلة مخاطر الاستثمار (رمضان و جودة، 2006، صفحة 274)، وتحسب كما يلي: معدل حق الملكية للأصول الخطرة= (إجمالي حق الملكية/ الأصول الخطرة). ووفقا لمفردات لجنة بازل الدولية التي أقرتها الدول الصناعية الكبرى، تقضي بأن لا تقل هذه النسبة عن 8%. (هندي، 1996، صفحة 419)

- **نسبة حق الملكية إلى إجمالي الاستثمارات(B3):** تظهر هذه النسبة مدى قدرة البنك على تحمل الخسائر الناتجة عن هبوط قيمة الاستثمارات، فإذا كانت هذه النسبة ضعيفة فذلك يعني أن البنك اعتمد على الودائع في تحمل الخسائر ولذا سميت أيضا بهامش الأمان في مقابلة مخاطر

الاستثمار، ولا بد من الأخذ بالاستثمارات المعرضة للخطر فقط وبالتالي تستبعد أذونات الخزينة والأوراق الحكومية لعدم وجود مخاطر فيها. وتحسب وفق العلاقة: هامش الأمان =(إجمالي حق الملكية/ إجمالي الاستثمارات). (البديري، 2013، صفحة 59)

- **نسبة حقوق الملكية إلى إجمالي الأصول(B4):** تعبر هذه النسبة عن مرات مجموع الأصول إلى مجموع حقوق الملكية (سلطان، 2005، الصفحات 206-207)، وتحسب كما يلي: حق الملكية إلى الأصول= (إجمالي حق الملكية/ إجمالي الأصول). كما أنه في المتوسط تساوي هذه النسبة على الأقل 7% في البنوك الأجنبية. (عبد الباقي، 2016، صفحة 214)

- **نسبة حق الملكية إلى إجمالي القروض(B5):** والغرض من هذه النسبة هو تغطية أخطار الاستثمار في القروض الناتجة عن عدم سداد العملاء لتلك القروض. وتحسب وفق العلاقة: نسبة حق الملكية إلى إجمالي القروض = (إجمالي حق الملكية/ إجمالي القروض) (الصيرفي، 2007، صفحة 320).

ب- نسب النشاط: تشير هذه النسب إلى مدى كفاءة إدارة البنك في استخدام الأموال المتاحة لديها في تحقيق عوائد عليها، فهي تقيس أداء البنك من حيث استخدامه للأموال المتاحة والعوائد المحققة على الاستثمارات في شتى المجالات. (حمو و آخرون، 2019، صفحة 504) ومن أهمها ما يلي:

- **نسبة إجمالي الاستثمارات للودائع(C1):** حيث تحسب هذه النسبة بقسمة الاستثمارات على مجموع الودائع وهي نسبة تعكس كفاءة البنك وقدرته على توظيف الودائع لديه، حيث كلما ارتفعت هذه النسبة دل ذلك على الكفاءة في توظيف الودائع وتحقيق الأرباح، وتكمن أهمية هذه النسبة تكون في العائد المتحقق الذي يتم دفعه في شكل فوائد وأرباح. وتحسب النسبة وفق المعادلة التالية: نسبة إجمالي الاستثمارات للودائع= (إجمالي الاستثمارات/ إجمالي الودائع) (عبود، 2012، صفحة 105)

- **نسبة إجمالي الإيرادات إلى إجمالي الاستثمارات(C2):** تبين هذه النسبة كفاءة البنك في الاستثمار، وكلما ارتفعت هذه النسبة ارتفعت معها حصيلة الإيرادات التي يحصل عليها البنك من الاستثمارات المختلفة. ويتم حسابها كما يلي: نسبة إجمالي الإيرادات إلى إجمالي الاستثمارات= (إجمالي الإيرادات/ إجمالي الاستثمارات). (فهد، 2009، صفحة 67)

- **نسبة إجمالي الإيرادات إلى إجمالي الأصول(C3):** وتبين لنا هذه النسبة إمكانية البنك في تشغيل الأصول المدرة للدخل (حقوق الملكية والودائع والقروض)، وكلما زادت هذه النسبة زادت كفاءة البنك في تحقيق الإيرادات. وتحسب كما يلي: نسبة إجمالي الإيرادات إلى إجمالي الأصول=(إجمالي الإيرادات/ إجمالي الأصول). (آل شبيب، 2015، صفحة 90)

– **معدل توظيف الموارد(C4):** يبين هذا المعدل علاقة الاستثمارات بمصادر التمويل، وبنسبة ما يوظفه البنك التجاري من أموال في نشاطه المالي، حيث يعد هذا المعدل من المؤشرات المهمة لتوضيح سياسة البنك في التوظيف. ويتم حسابها كما يلي: معدل توظيف الموارد= (إجمالي الاستثمارات/ (إجمالي الودائع+إجمالي حق الملكية). (علي، 2018، صفحة 516)

– **معدل إقراض الموارد(C5):** يوضح نسبة ما يوظفه البنك التجاري من قروض وسلفيات من مصادر التمويل الذاتية والخارجية، وبذلك فإن هذا المعدل يشير إلى نمط السياسة الإقراضية للبنك التجاري. وتحسب كما يلي: معدل إقراض الموارد= (القروض والسلفيات/ إجمالي الودائع+ إجمالي حق الملكية). (فهد، 2009، صفحة 68)

– **معدل العائد على إجمالي القروض(C6):** يبين هذا المعدل نسبة الفوائد المحصلة من نشاط البنك التجاري في مجال الإقراض إلى إجمالي القروض التي قدمها، وكلما ارتفع المعدل دل على تحقيق عوائد أكبر للبنك التجاري. ويتم حسابها كما يلي: معدل العائد على إجمالي القروض= (الفوائد المحصلة من القروض/ إجمالي القروض). (فهد، 2009، صفحة 68)

– **نسبة الودائع لأجل والادخارية إلى إجمالي الودائع(C7):** إن ارتفاع نسبة هذه الودائع سواء كانت ودائع توفير أو ودائع لأجل إلى إجمالي الودائع واستمرارها في الارتفاع يمثل عبئا على إيرادات البنك، خصوصا في حالة عدم وجود مجالات متاحة للاستثمار بمعدلات أعلى. ويتم حسابها كما يلي: نسبة الودائع الادخارية إلى إجمالي الودائع= (إجمالي الودائع الادخارية/ إجمالي الودائع). (بوعبدلي، 2015، صفحة 65)

– **نسبة الودائع الجارية إلى إجمالي الودائع(C8):** بما أن الودائع الجارية تمثل الودائع الأكثر تقلبا من حيث عملية السحب والإيداع مقارنة بالودائع الأخرى، فهذه النسبة تفيد البنك في تحديد احتياطاته من النقدية السائلة على ضوء حجم الودائع الجارية، وزيادة هذه النسبة تعني زيادة حجم الأرصدة السائلة والعكس صحيح. وتحسب كما يلي: نسبة الودائع الجارية إلى إجمالي الودائع= (إجمالي الودائع الجارية/ إجمالي الودائع). (بوعبدلي، 2015، صفحة 65)

ترتبط النسب المعيارية لنسب النشاط ارتباطا وثيقا مع نسب الأمان ونسب الربحية، بحيث أن ارتفاع نسب النشاط ليست بالضرورة جيد للبنك، بل يجب أن ينجر من وراء ارتفاعها تحقيق أرباح وبالتوازي ترك الأمان اللازم الذي يسمح بمواجهة المخاطر.

ج– نسب المديونية: تستخدم كأدوات لتقييم مدى قدرة البنوك على الوفاء بالتزاماتها طويلة الأجل، كما تقيس أيضا مدى نجاح سياسات التمويل المتبعة في البنوك وذلك بالموازنة بين مصادر التمويل

الداخلي والخارجي، ومن ثم انعكاسات هذه السياسة على مخاطر الرفع المالي. (عفانة، 2019، صفحة 101) وتضم النسب الآتية:

– **نسبة الرافعة المالية(D1):** يعطي هذا المعدل مؤشرا للمدى الذي وصل إليه العميل مقدم طلب الائتمان في تمويل أصوله من أموال الاقتراض(أموال الغير). ويحسب كما يلي: نسبة الرافعة المالية= (إجمالي القروض/ إجمالي الأصول). (طه، 2006، صفحة 519)

– **معدل تغطية الفوائد(D2):** تقيس قدرة البنك على الالتزام بتسديد الفوائد المترتبة عليه نتيجة اعتماده على الاقتراض، وكلما زادت هذه النسبة كلما قلت مخاطر البنك تجاه هذه الديون. وتحسب وفق ما يلي: معدل تغطية الفوائد= (صافي الربح قبل الضريبة/ الفوائد المدينة). (علي بابكر الماحي أبو الجود، 2019، صفحة 226)

– **نسبة القروض إلى حقوق الملكية(D3):** يتم استخدام إجمالي القروض في هذه النسبة على أساس أنها الأكثر سيولة في أصول البنك، ويتم قسمته على إجمالي الودائع كبديل عن الالتزامات، وارتفاع هذه النسبة يدل على السيولة المنخفضة بهذا البنك. ويتم حسابها كما يلي: نسبة القروض إلى حقوق الملكية= (إجمالي القروض/ حق الملكية).(Osadume & Ibenta, 2018, p. 27)

– **نسبة الديون على حق الملكية(D4):** تشير هذه النسبة إلى نسبة الأسهم والديون التي يستخدمها البنك لتمويل أصوله. وتحسب كما يلي: نسب الديون على حق الملكية= (إجمالي الديون/ إجمالي حق الملكية).(Sreyoshi & Jannatul, 2014, p. 19)

– **نسبة الديون إلى الأصول(D5):** تبين مدى مساهمة الالتزامات في تمويل امتلاك الأصول. ومؤشر الارتفاع هنا يبين المساهمة العالية للالتزامات طويلة الأجل في تمويل الأصول وهو مؤشر مقلق لأصحاب القروض والمستثمرين. وتحسب وفق ما يلي: نسبة الديون إلى الأصول= (إجمالي الديون/ إجمالي الأصول). (السرطاوي و حسان، 2019، صفحة 156)

يعد ارتفاع نسب المديونية جيدا كونه يدل على ارتفاع ثقة المودعين في البنك، لكن يجب أن يصاحب هذا الارتفاع كذلك ارتفاع في نسب النشاط ونسب الربحية، بمعنى أن البنك استغل هذه الموارد ووظفها بكفاءة وفعالية، كما يجب بالتوازي ترك نسب الأمان اللازمة.

د– نسب السيولة: هي مؤشرات مالية تقيس الملاءة المالية للمنشآت المقترضة في المدى القصير (أي قدرة المنشأة على تسديد الالتزامات المالية قصيرة الأجل)، وهناك عدد من النسب المالية الدالة على مدى كفاءة السيولة النقدية فيها. (لعراف و فرحات، 2018، صفحة 355) ومن أهمها:

- **نسبة النقدية إلى الأصول(E1)**: ويعتمد البنك على هذه السيولة في مواجهة الطلب على النقدية، وفي المعادلة يحدد البنك نسبة داخلية للسيولة لا يقل عنها. وتحسب كما يلي: نسبة النقدية إلى الأصول= (إجمالي النقدية/ إجمالي الأصول). (الصيرفي، 2007، صفحة 312)

- **نسبة الرصيد النقدي(E2)**: تقيس هذه النسبة قدرة الاحتياطات الأولية على مواجهة سحوبات ودائعه والواجبة التسديد في مواعيدها المحددة. وكلما زادت نسبة الرصيد النقدي زادت مقدرة البنك على تأدية التزاماته المالية في مواعيدها المتفق عليها. ويتم حسابها كما يلي: نسبة الرصيد النقدي= (إجمالي النقدية/ إجمالي الودائع). (طالب و العكيلي، 2019، صفحة 90)

- **نسبة الاحتياطي القانوني(E3)**: تحتفظ البنوك التجارية بنسبة معينة من المبالغ المتوفرة لديها والمتأتية من الودائع لدى البنك المركزي، وتكون على شكل رصيد نقدي دائن يحتفظ به البنك المركزي ومن دون فائدة ويسمى هذا الرصيد بالاحتياطي القانوني، وهذه النسبة عرضة للتغير تبعا للظروف الاقتصادية للبلد، وارتفاع هذه النسبة تعني ارتفاع قدرة البنك التجاري على الوفاء بالتزاماته المالية. وتحسب كما يلي: نسبة الاحتياطي القانوني= (أرصدة لدى البنك المركزي/ إجمالي الودائع). (محمد، 2009، صفحة 262)

- **نسبة القروض إلى الودائع(E4)**: تعد هذه النسبة مقياسا للسيولة من منطلق أن القروض هي اقل موجودات البنك(باستثناء العقارات) سيولة، لذا تنخفض سيولة البنك كلما زادت القروض وارتفعت نسبتها إلى الودائع. وتحسب كما يلي: نسبة القروض إلى الودائع= (إجمالي القروض/ إجمالي الودائع). (القصاص، 2019، صفحة 128)

- **نسبة الودائع الجارية إلى الودائع الادخارية والآجلة(E5)**: يتم من خلالها تحديد احتياجات البنك من النقدية السائلة وذلك بناء على حجم الودائع الجارية باعتبارها الأكثر عرضة للسحب، وكلما زادت هذه النسبة كلما كان من الضروري زيادة السيولة. وتحسب كما يلي: نسبة الودائع الجارية إلى الودائع الادخارية والآجلة= (إجمالي الودائع الجارية/ إجمالي الودائع الادخارية والآجلة). (الصيرفي، 2007، صفحة 318)

- **نسبة النقدية إلى الودائع الجارية(E6)**: وتعكس هذه النسبة قدرة النقدية على مواجهة طلبات السحوبات التي يقوم بها أصحاب الودائع الجارية. ويتم حسابها كما يلي: نسبة النقدية إلى الودائع الجارية= (إجمالي النقدية/ إجمالي الودائع الجارية). (رمضان و جودة، 2006، صفحة 273)

3. الجانب التطبيقي للدراسة: سيتم في هذا الجانب دراسة عينة من البنوك التجارية الأمريكية وتضم30 بنك والموضحة في الملحق رقم(01). كما سيتم الاعتماد على متوسط كل نسبة مالية لإجمالي البنوك في هذه الفترة.

4. تحليل النتائج:

سيتم تحليل النتائج المحصل عليها من خلال برنامج spss كما يلي:

4. 1 تحليل نسب الربحية: يمكن تحليل الربحية وفق النتائج الموضحة في الجدول رقم 1 كما يلي:

الجدول رقم(01): المتوسط الحسابي لنسب الربحية للبنوك محل الدراسة

	N		
	Valid	Missing	Mean
A1	300	0	,03105809
A2	300	0	,26411692
A3	300	0	,03669279
A4	300	0	,00944220
A5	300	0	,08720464
A6	300	0	,19929309

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على القوائم المالية للبنوك محل الدراسة ومخرجات Spss23

من خلال الجدول رقم(1) يتضح لنا أن متوسط الأرباح المحققة من طرف البنوك التجارية الأمريكية محل الدراسة خلال الفترة الممتدة بين 2010–2019، كانت بالدرجة الأولى ناتجة عن الفوائد الدائنة، ويتضح هذا من خلال النسبة A2 التي حققت أعلى نسبة مقدرة ب26,41% أي أن البنوك محل الدراسة حققت فوائد من أصولها بمتوسط 26,41%. ثم تليها الأرباح المحققة من إجمالي الإيرادات (A6) والتي قدرت في المتوسط ب 19,92% ما يدل على أن البنوك محل الدراسة حققت متوسط ربح صافي قدره 0,1992 مقابل دولار واحد من الإيرادات. ثم تأتي بعدها الأرباح الصافية المحققة من إجمالي حقوق الملكية بمتوسط 8,72% والموضحة في النسبة (A5) وهذا جراء استثماراتها في أموال الملاك.

كما يتبين لنا من نتائج الجدول رقم (01) أن الربح الصافي والفوائد المحققة من قِبل البنوك جراء استثمارها في أصولها (كما تبينه النسب A3، A1، A4) حيث تمثل النسبة A3 درجة استخدام الأصول والتي حققت البنوك محل الدراسة متوسط فوائد قدر ب 3,66% نتيجة الاستثمار في أصولها، بينما تولد من الأصول المنتجة للبنوك محل الدراسة متوسط ربح صافي قدره3,10% من إجمالي الأصول.

ويتبين لنا من خلال النسبة A4 والتي كانت في المرتبة الأخيرة بمقدار 0,094% وهذا ما يدل على أن البنوك محل الدراسة حققت متوسط عائد من أصولها الممتلكة بمتوسط 0,094%.

4. 2 تحليل نسب الأمان: يمكن تحليل الأمان وفق النتائج الموضحة في الجدول رقم2 كما يلي:

الجدول رقم(02): المتوسط الحسابي لنسب الأمان للبنوك محل الدراسة

	N		Mean
	Valid	Missing	
B1	300	0	,13991641
B2	300	0	,11276446
B3	300	0	,55260443
B4	300	0	,10818058
B5	300	0	,21589002

المصدر: إعداد الباحثين بالاعتماد على القوائم المالية للبنوك محل الدراسة ومخرجات Spss23

يتضح لنا من خلال الجدول رقم(02)، أن أعلى نسبة كانت النسبة B3 حيث قدرت ب 55,26%، مما يدل على أن البنوك محل الدراسة لها القدرة على تحمل الخسائر الناتجة عن الهبوط في الأوراق المالية الممتلكة من طرفها بمتوسط 55,26%، ثم تليها النسبة B5 والمتمثلة في نسبة حق الملكية إلى القروض بمقدار 21,58% هذا ما يدل على أن البنوك محل الدراسة لها القدرة في مقابلة مخاطر الاستثمار في القروض والسلفيات من حقوق الملكية دون المساس بودائعها وهذا بمتوسط 21,58%، لتليها النسبة B1 والمتمثلة في نسبة حق الملكية للودائع والتي قدرت ب 13,99%، هذا ما يدل على حقوق الملكية للبنوك المدروسة تساهم ب13,99% في تغطية ودائعها (أي الضمان الذي تؤمنه البنوك في رد ودائعها).

وفي الأخير تأتي النسب بالترتيب وعلى التوالي B2 و B4 بقيمة 11,27% و 10,81%، ما يدل على أن البنوك محل الدراسة لها القدرة على مواجهة خسائرها الرأسمالية وهذا في حال انخفاض القيمة السوقية للأوراق المالية، وذلك من خلال اعتمادها على حقوق الملكية بمتوسط11,27%. في مقابل أن البنوك محل الدراسة تعتمد في تكوين أصولها على رأس مالها بمتوسط 10,81%.

4. 3 تحليل نسب النشاط: يمكن تحليل النشاط وفق النتائج الموضحة في الجدول رقم3 كما يلي:

الجدول رقم(03): المتوسط الحسابي لنسب النشاط للبنوك محل الدراسة

	N		Mean
	Valid	Missing	
C1	300	0	1,22991252
C2	300	0	,05209415
C3	300	0	,04946245
C4	300	0	1,07802515
C5	300	0	,74042126
C6	300	0	,04413883
C7	300	0	,74643451
C8	300	0	,25915616

المصدر: إعداد الباحثين بالاعتماد على القوائم المالية للبنوك محل الدراسة ومخرجات Spss23

يتبين لنا من خلال الجدول رقم(03)، أن البنوك محل الدراسة وخلال الفترة الممتدة بين 2010-2019، تحقق أعلى عائد نظير توظيفها لإجمالي خصومها، ويتضح هذا جليا من خلال النسب C1وC4 على الترتيب، فكليهما تجاوزا نسبة 100%، حيث تمثل C1 نسبة الاستثمارات للودائع، والتي يتضح أن البنوك محل الدراسة حققت متوسط عوائد بنسبة 122,99% نظير توظيف ودائعها في الاستثمارات، بينما C4 والمتمثلة في معدل توظيف الموارد فتبين أن البنوك محل الدراسة حققت متوسط عوائد بنسبة 107,80% وهذا نظير توظيفها للودائع وحقوق الملكية معا.

كما يتضح لنا من خلال نتائج الجدول(03)، أن متوسط العوائد المحققة من طرف البنوك محل الدراسة نظير توظيفها للقروض والسلفيات من إجمالي مصادر التمويل الداخلية والخارجية، بمقدار 74,04% وهذا ما توضحه النسبة C5، بينما حققت متوسط إيرادات قدر ب5,20% نظير استثماراتها المختلفة وهذا ما توضحه النسبة C2، وتليها نسبة الإيرادات للودائع والمتمثلة في النسبة C3 بقيمة 4,94%، ما يدل على أن البنوك محل الدراسة حققت إيرادات بمتوسط 4,94% وهذا نظير توظيفها لأصولها المدرة للدخل. ثم تليها النسبة C6 وهي نسبة العائد على إجمالي محفظة القروض، والتي تدل على أن البنوك محل الدراسة وخلال الفترة الممتدة من 2010-2019 حققت عوائد بمتوسط 4,41% جراء نشاطها في مجال الإقراض.

كما يتضح لنا من خلال النسبتين C7 وC8 أن البنوك محل الدراسة تمتلك ودائع ادخارية أكبر من الودائع الجارية، حيث قدر متوسط ودائعها الادخارية لإجمالي الودائع ب 74,64%، بينما قدر متوسط ودائعها الجارية لإجمالي الودائع ب 25,91%.

4. 4 تحليل نسب المديونية: يمكن تحليل المديونية وفق نتائج الجدول رقم 4 كما يلي:

الجدول رقم(04): المتوسط الحسابي لنسب المديونية للبنوك محل الدراسة

	N		Mean
	Valid	Missing	
D1	300	0	,65178442
D2	300	0	3,42473007
D3	300	0	6,01767258
D4	300	0	8,54992415
D5	300	0	,89181894

المصدر: إعداد الباحثين بالاعتماد على القوائم المالية للبنوك محل الدراسة ومخرجات Spss23

يتضح لنا من خلال نتائج الجدول رقم (04) أن البنوك محل الدراسة تعتمد بالدرجة الأولى على أموال الغير في تسديد ديونها، وهذا ما تؤكده النسبة D4 والمتمثلة في نسبة الديون على حق الملكية، والتي تدل على أن البنوك محل الدراسة تسدد ديونها بالاعتماد على أموال الغير بمتوسط 854,54%، تقابلها النسبة D3 التي يتبين من خلالها أن البنوك محل الدراسة تعتمد في تمويل قروضها على أموال الغير بمتوسط 601,76%، ثم تليها النسبة D5 والمتمثلة في نسبة التمويل الخارجي للأصول والتي يتبين لنا من خلالها أن البنوك محل الدراسة تعتمد على ديونها طويلة الأجل في تمويل أصولها بمتوسط 89,18%، بينما تعتمد البنوك محل الدراسة على أموال الغير في تمويل أصولها بمتوسط 65,17% كما تبينه D1. ويتبين من خلال النسبة أن البنوك محل الدراسة لها دخل بمقدوره تغطية أعباء الفوائد بمتوسط يفوق 3 مرات.

4. 5 تحليل نسب السيولة: يمكن تحليل السيولة وفق نتائج الجدول رقم 5 كما يلي:

الجدول رقم(05): المتوسط الحسابي لنسب السيولة للبنوك محل الدراسة

	N		Mean
	Valid	Missing	
E1	300	0	,04767013
E2	300	0	,05892779
E3	300	0	,02488093
E4	300	0	,84067869
E5	300	0	,36281317
E6	300	0	,24298529

المصدر: إعداد الباحثين بالاعتماد على القوائم المالية للبنوك محل الدراسة ومخرجات Spss23

يتضح لنا من خلال الجدول رقم (05) أن أعلى نسبة تمثلت في النسبة E4 والمتمثلة في نسبة القروض إلى الودائع والتي قدرت ب 84,06%، وهذا ما يدل على أن البنوك محل الدراسة يقدر متوسط قروضها بالمقارنة مع إجمالي ودائعها ب 84,06%، ثم تليها النسبة E5 والمتمثلة في نسبة الودائع الجارية إلى الودائع الادخارية والآجلة بقيمة 36,28%، ثم تليها النسبة E6 والمتمثلة في نسبة النقدية إلى الودائع الجارية، والتي يتبين من خلالها أن البنوك محل الدراسة تحتفظ بمتوسط 24,29% من النقدية لمواجهة السحوبات المفاجئة للودائع الجارية.

كما يتبين لنا من نتائج الجدول رقم(05) أن نسبة النقدية إلى الودائع، والنقدية إلى الأصول كانت على الترتيب 5,89% و4,76%، وهذا يدل على أن البنوك محل الدراسة تحتفظ بسيولة نقدية بمتوسط 5,89% كاحتياط لمواجهة سحوبات ودائعها، كما تحتفظ بأصول نقدية بمتوسط 4,76% من إجمالي أصولها.

كما يتبين لنا من خلال النسبة E3 أن نسبة الاحتياطي القانوني للبنوك محل الدراسة وخلال الفترة الممتدة من 2010-2019 قدر بمتوسط2,48%.

4. 6 اختبار نتائج الفرضيات الفرعية:

بعد القيام بتحليل النتائج المحصل عليها يمكن اختبار فرضيات الدراسة كما يلي:

4. 6. 1 الفرضية الفرعية الأولى: من خلال تحليل نسب الربحية للبنوك محل الدراسة يتضح لنا أن النسب كلها كانت موجبة وهذا يدل على أنها تتمتع بفعالية جيدة، وهذا ما يؤكد صحة الفرضية.

4. 6. 2 الفرضية الفرعية الثانية: من خلال تحليل النسب المعتمدة في تحليل كفاءة الأداء المالي للبنوك محل الدراسة، يتضح لنا أن نسب الأمان للبنوك مرتفعة وهذا ما يدل على كفاءة البنوك في مواجهة المخاطر التي يمكن أن تتعرض لها، بالإضافة إلى كفاءة توظيف مواردها من خلال تحليل نسب النشاط، وهذا ما يؤكد صحة الفرضية وهو تمتع البنوك محل الدراسة بكفاءة مرتفعة للفترة 2010-2019.

4. 6. 3 الفرضية الفرعية الثالثة: من خلال تحليل نسب المديونية يتأكد لنا صحة الفرضية الفرعية الثالثة وهي أن السياسة المعتمدة من قبل البنوك محل الدراسة خلال الفترة 2010-2019 هو اعتمادها لنظام مديونية، وهذا ما تؤكده النسب الجد مرتفعة لنسب المديونية.

4. 7 اختبار نتائج الفرضية الرئيسية: من خلال نتائج الفرضيات الفرعية، يتأكد لنا صحة الفرضية الرئيسية وهي تمتع البنوك محل الدراسة بكفاءة وفعالية عالية، واعتمادها نظام المديونية في الفترة الممتدة بين 2010-2019.

5. خاتمة:

تعد عملية تقييم الأداء المالي في البنوك التجارية عملية ضرورية تسعى من خلالها للكشف عن الاختلالات في نظامها والعمل على تصحيحها، ونظرا للمراتب المتقدمة التي تحتلها بعض البنوك التجارية الأمريكية في العالم (حيث تم تصنيف أربعة بنوك ضمن أفضل عشرة بنوك في العالم في نهاية سنة 2019) وفي محاولة للاستفادة من هذه التجربة في بعض جوانب عملها محليا، جاءت هذه الدراسة لتحليل النظام الأمريكي وذلك باختيار عينة من تلك البنوك من أجل تقييم كفاءتها وفعاليتها بالاعتماد على مجموعة من النسب المالية، وقد تم التوصل إلى مجموعة من النتائج أهمها:

– بالنظر إلى نسب الربحية للبنوك محل الدراسة، تبين أنها تتمتع بالفعالية في أدائها المالي، كما اتضح أنها تعتمد في تحقيق أرباحها بشكل أساسي على فوائد أصولها المولدة للدخل، في مقابل اعتمادها بشكل متوسط على نسب الملكية في تحقيق ربحيتها، بينما تعتمد بدرجة ضعيفة في تحقيق الأرباح جراء الاستثمار في أصولها.

– أن نسب الأمان: بينت لنا أن البنوك محل الدراسة تتمتع بأمان كبير، وهذا يظهر من التزامها بالمعدلات الدنيا، حيث لها القدرة على رد الودائع من رأس مالها تفوق المعدل المعمول به عالميا والذي يقدر ب 10%، كما أنها تتمتع بتوفير حماية ووقاية للمودعين حيث حققت نسبة حق الملكية للأصول الخطرة معدل أعلى من ذلك الموصى به من لجنة بازل والتي تضمنت أن لا تقل عن 8%، كما حققت نسبة حق الملكية على الأصول نسبة تفوق الموصي بها عالميا وهي لا تقل عن 5إلى6%.

– أن البنوك التجارية الأمريكية محل الدراسة تتمتع بنشاط مرتفع، حيث اتضح بأنها تتبع السياسة التوسعية في توظيف ودائعها ومواردها.

– أن نسب المديونية جد مرتفعة، ما يعني أن النظام المتبع من قبل هذه البنوك هو نظام مديونية.

– أن البنوك محل الدراسة تحتفظ بسيولة جد معقولة، هذا يعني أنها تحاول الاحتفاظ بالحد الأدنى والقانوني الذي يسمح بتسديد التزاماتها قصيرة الأجل، بالإضافة إلى توظيفها أكبر قدر من الودائع.

ومن خلال ما سبق يمكن تقديم مجموعة من التوصيات كما يلي:

– عمل البنوك على توظيف مواردها الداخلية والخارجية دون إفراط أو تفريط، أي استغلال الموارد بالشكل الذي يحقق أكبر ربح ودون الإخلال بأمانها؛

– ترك البنوك نسب أمان كافية تسمح لها بمواجهة المخاطر وكسب ثقة المستثمر وهذا ما يزيد من جلب الودائع.

6. قائمة المراجع:

1- Mishkin, F. S. (2004). The Economics of Money, Banking, and Financial Markets. (éd. 7). columbia: pearson.

2- Osadume, R; Ibenta, S. (2018). Evaluation of the Financial Performance of Deposit Money Banks in Nigeria (2001 – 2014). IIARD International Journal of Banking and Finance . Vol 4. No(2). 23-50.

3- Sreyoshi, A; Jannatul, F. (2014). Financial Ratio Analysis Of The City Bank Limited. bangladesh: city bank making sense of money.

4- Manzoor, Y; Pandy, A. (2017). A COMPARATIVE STUDY ON RETURN ON ASSETS (ROA) AND RETURN ON EQUITY (ROE) OF. International Journal of Research in Economics and Social Sciences . Vol 7. No(12). 73-84.

5- بوعبدلي، أحلام. (2015). سياسات إدارة البنوك التجارية ومؤشراتها. (الطبعة 1) الأردن: دار الجنان للنشر والتوزيع.

6- رحماني، أحمد؛ ميمون، موفق. (2018). قياس كفاءة البنوك الإسلامية والتقليدية في الوطن العربي- دراسة تطبيقية لأكبر عشر بنوك لسنة 2013. مجلة البحوث الاقتصادية والمالية. مجلد 5 (2). 423- 448.

7- الأنصاري، أسامة عبد الخالق. (دون ذكر سنة النشر). إدارة البنوك التجارية والبنوك الإسلامية. دون ذكر مدينة الطبع والنشر: دون ذكر دار الطبع.

8- عبد الباقي، اسماعيل ابراهيم. (2016). إدارة البنوك التجارية. الأردن: دار غيداء للنشر والتوزيع.

9- النيل، عمر الطيب حمد. (2018). تقييم كفاءة وفعالية أداء المصارف السودانية باستخدام النسب المالية- دراسة مقارنة بين مجموعة من المصارف السودانية للفترة من 2010-2015. رسالة ماجيستير في إدارة الأعمال . الخرطوم، كلية الدراسات العليا، السودان: جامعة النيلين.

10- عاطف، جابر طه عبد الرحيم. (2008). تنظيم وإدارة البنوك(منهج وصفي تحليلي). مصر: الدار الجامعية للنشر والتوزيع.

11- القصاص، جلال جويدة. (2019). اقتصاديات المصارف والنقود الرقمية(بيتكوين): من منظور إسلامي. مصر: دار التعليم الجامعي.

12- البديري، حسن جميل. (2013). بنوك مدخل محاسبي وإداري. الأردن: الوراق للنشر والتوزيع.

13- خالدي، خديجة؛ بن حبيب، عبد الرزاق. (2015). أساسيات العمل المصرفي. الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية.

14- آل شبيب، دريد كامل. (2018). إدارة البنوك المعاصرة (الطبعة 2) الأردن: دار المسيرة.

15- آل شبيب؛ دريد كامل. (2015). إدارة العمليات المصرفية. الأردن: دارة المسيرة للنشر والتوزيع.

16- لعراف، زاهية؛ فرحات، عباس. (2018). تقييم الأداء المالي للبنوك التجارية الجزائرية في ظل قيد السيولة. مجلة الحقوق والعلوم الإنسانية دراسات اقتصادية . مجلد 16 (33). 346 - 360.

17- رمضان، زياد؛ جودة، محفوظ. (2006). الإتجاهات المعاصرة في إدارة البنوك (الطبعة 3) الأدرن: دار وائل للنشر.

18- عبود، سالم محمود. (2012). تقويم اداء المصارف التجارية باستخدام ادوات التحليل المالي دراسة تطبيقية في مصرف دجلة والفرات للتنمية والإستثمار. مجلة المثنى للعلوم الادارية والاقتصادية . مجلد 3 (5). 89- 129.

19- جدايني، سامية؛ سحنون، جمال الدين. (2017). تقييم وتحليل الأداء المالي للبنوك الإسلامية دراسة حالة البنك الإسلامي الأردني للتمويل و الاستثمار. مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا . مجلد 8 (15). 301- 324.

20- حمو، سعدية؛ مقدم، عبد الجليل؛ سليماني، إلياس. (2019). تقييم الأداء المالي للبنوك الإسلامية في الجزائر دراسة حالة بنك البركة الإسلامي الجزائري خلال الفترة (2010-2015). مجلة البشائر الاقتصادية. مجلد5 (1). 498-511.

21- طه، طارق. (2006). إدارة البنوك في بيئة العولمة والانترنت. مصر: دار الفكر الجامعي.

22- أبو الجود، عادل علي بابكر الماحي. (2019). دور النسب المالية في اتخاذ القرارات الإستثمارية – دراسة تطبيقية على مصرف الراجحي. مجلة الدراسات المالية والمحاسبية والإدارية. مجلد 6 (3). 221- 246.

23- جاسم، محمد عبد الحسين. (2009). أثر نسبة الاحتياطي القانوني على أداء المصارف التجارية دراسة تحليلية في البنك العربي الأردني. المجلة العراقية للعلوم الادارية . مجلد 6 (23). 257- 277.

24- رشوان، عبد الرحمن محمد سليمان. (2018). دور استخدام نسب التحليل المالي لقطاع البنوك والخدمات المالية المدرجة في بورصة فلسطين. مجلة الدراسات المالية والمحاسبية والإدارية. مجلد 5 (2). 272- 296.

25- حنفي، عبد الغفار؛ أبو قحف، عبد السلام. (1993). الإدارة الحديثة في البنوك التجارية. مصر: المكتب العربي الحديث.

26- السرطاوي، عبد الفتاح سعيد؛ حسان، عادل عيسى. (2019). التحليل المالي كأداة لتقييم الأداء المالي للشركات المساهمة الصناعية في فلسطين: دراسة حالة شركة الأدوية المدرجة في بورصة فلسطين للفترة 2010-2017. مجلة البحوث في العلوم المالية والمحاسبية. مجلد 4 (2). 147- 180.

27- لمسلف، عبلة. (2019). تقييم الأداء المالي للمصارف الإسلامية الماليزية خلال الفترة (2008-2014). مجلة العلوم الإنسانية والاجتماعية. مجلد 6 (1). 215-230.

28- يسلم، عصب عوض بن عوض. (2019). أهمية تقييم الأداء المصرفي للبنوك التجارية البنك الأهلي اليمني نموذجا للفترة من 2010 - 2014. مجلة الأندلس للعلوم الإنسانية والاجتماعية. العدد (22). 274- 309.

29- طالب، علاء فرحان؛ العكيلي، صباح حسن. (2019). اختبارات الضغط المصرفي(التصميم،السناريوهات،التطبيقات العملية). الأردن: دار الأيام للنشر والتوزيع.

30- الصيرفي، محمد. (2007). إدارة المصارف (الطبعة 1) مصر: دار الوفاء لدنيا الطباعة والنشر.

31- سلطان، محمد سعيد. (2005). إدارة البنوك. مصر: دار الجامعة الجديدة.

32- عفانة، محمد كمال. (2019). إدارة الإئتمان المصرفي. الأردن: دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع.

33- الشيخ، علي مفيد خالد. (2018). استخدام المؤشرات المالية لمقارنة أداء المصارف التجارية مع المصارف الإسلامية المدرجة في بورصة فلسطين. مجلة العلوم الاقتصادية والإدارية. مجلد 24 (102). 506- 528.

34- هندي، منير إبراهيم. (1996). إدارة البنوك التجارية(مدخل اتخاذ القرارات). (الطبعة 3) مصر: المكتب العربي الحديث.

35- مزنان، فهد نصر حمود. (2009). أثر السياسات الاقتصادية في أداء المصارف التجارية. الأردن: دار صفاء للنشر والتوزيع.

7. قائمة الملاحق:

الملحق رقم(01): البنوك الأمريكية محل الدراسة

1-AMERISERV FINANCIAL	11-COMERICA INC NEW	21-FIRST OF LONG ISLAND
2-AMES NATIONAL CORP	12-COMMUNITY BANCORP VT	22-FIRST UNITED CORPMD
3-BANCFIRST CORP OK	13-CULLENFROST BANKERS, INC	23-FNB CORPPA
4-BB&T CORP	14-FARMERS & MERCHANTS BANCORP	24-FULTON FINANCIAL CORP
5-BOK FINANCIAL CORP ET AL	15-First Bancorp, Inc ME	25-HAWTHORN BANCSHARES, INC
6-BRIDGE BANCORP INC	16-FIRST COMMONWEALTH FINANCIAL CORP PA	26-HUNTINGTON BANCSHARES INCMD
7-CAMDEN NATIONAL	17-FIRST FINANCIAL BANCORP OH	27-KEYCORP NEW
8-CAPITAL ONE FINANCIAL CORP	18-FIRST HORIZON NATIONAL CORP	28-FINANCIAL INSTITUTIONS INC
9-CenterState Bank Corp	19-FIRST MERCHANTS CORP	29-NATIONAL BANKSHARES
10-CITY HOLDING CO	20-FIRST MIDWEST BANCORP INC	30-NBT BANCORP INC

المصدر: موقع:https://www.sec.gov/edgar/searchedgar/companysearch.html ، تم الإطلاع على الموقع يوم: 2020/04/23.